



# المنظمة العربية للقانون الدستوري

The Arab Association of Constitutional Law

## العوامل الدستورية المكرسة للسلام السلمي في لبنان

سلوى التنير

أكاديمية القانون الدستوري  
الدورة السادسة - 2021

## سلوى التنير

طالبة دكتوراه في القانون الدستوري في جامعة بيروت العربية، لبنان



تنشر هذه الورقة ضمن مخرجات الدورة السادسة لأكاديمية القانون الدستوري التي انتظمت رقمياً عبر منصة Zoom بفعل تداعيات جائحة فيروس كورونا بمشاركة 12 باحثاً وباحثة من دول عربية مختلفة (تونس، لبنان، اليمن، سوريا، فلسطين، المغرب، العراق، موريتانيا) خلال الفترة من 26 تموز/يوليو إلى 12 آب/أغسطس 2021.

وتمحورت الأكاديمية في نسختها هذا العام حول "وضع الدساتير وبناء السلام في المنطقة العربية" وحاضر فيها الدكتورة تمارا الخوري أستاذة القانون الدستوري في جامعتي IE University في إسبانيا، وجامعة العلوم السياسية في تولوز (فرنسا) و الدكتورة جنان الإمام أستاذة القانون العام بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية في تونس والبروفيسور عاصم خليل أستاذ القانون العام بجامعة بيرزيت في فلسطين.

كما شهدت نسخة هذا العام محاضرات ولقاءات قيّمة مع خبراء دوليين وشخصيات أممية منهم: ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، السيد نيكولاس هايسوم، والبروفيسور توم غينسبرغ أستاذ القانون الدولي والعلوم السياسية في كلية الحقوق في جامعة شيكاغو الأميركية، والخبيرة الدستورية الدكتورة كاثرين شير، المديرية الإدارية ورئيسة عمليات جنوب الصحراء الأفريقية في مؤسسة ماكس بلانك الدولية للسلام وسيادة القانون، الأستاذ رمضان التويجر، مقرر لجنة صياغة الدستور في ليبيا، والدكتور سمير الطيب عضو لجنة صياغة الدستور التونسي، والدكتور سامي عبدالحليم سعيد الخبير الدستوري ومدير برامج منظمة International IDEA بالسودان، والدكتور محمد الغنام، الخبير الدستوري، وعضو مجلس إدارة المنظمة العربية للقانون الدستوري.

والأكاديمية مشروع تنظمه سنوياً المنظمة العربية للقانون الدستوري بهدف تشجيع الباحثين في الدول العربية على الحوار والعمل مع بعضهم البعض وتبادل الخبرات حول أهم الموضوعات الدستورية السائدة.

الآراء الواردة بهذا المنشور لا تعكس بالضرورة آراء المنظمة العربية للقانون الدستوري.

# فهرس

## المقدمة

1

## المبحث الأول: البناء الدستوري الهش

2

المطلب الأول: الموروث الفرنسي في الدستور اللبناني

2

المطلب الثاني: انعكاسات الميثاقية الدستورية على الواقع اللبناني

4

## المبحث الثاني: تأكيد السلام السلبي إثر تعديل الطائف

7

المطلب الأول: قصور اتفاق الطائف عن تحقيق السلام الإيجابي

7

المطلب الثاني: تحول الإنهاك الديمقراطي إلى أزمات متعددة

10

## الخاتمة

14

## المراجع

16

## الهوامش

19

اعتمد جوهان جالتونج عند حديثه عن السلام على مفهومين وهما السلام السلبي والسلام الإيجابي وتطرق في إلى عامل العنف الذي من خلاله يمكن تحديد درجة السلام وتقييمه. ويتحقق بذلك السلام الإيجابي في حال غياب العنف بأنواعه بينما نرزع في سلام سلبي عند اقتصار الحالة على انعدام العنف المباشر كالقتل والاعتصاب وغيرها من الأذى المباشر، وإنما يتواجد عنف من نوع آخر- وهو العنف البنيوي- الذي يحول دون تحقيق العدالة. والخلاصة أن السلام الذي يحقق عدالة اجتماعية هو سلام إيجابي، بينما السلام الذي يقتصر على إنهاء العنف المادي والجسدي فقط، هو سلام سلبي. وجل ما يحاول جالتونج إثباته في نظريته أن السلام بالمفهوم الجديد لا يعني غياب الحرب فقط بل يستتبع غياب العنف أيضاً.<sup>1</sup>

إن الهدف من تعريف العنف وتقييم حالة السلام بين إيجابي أو سلبي، ليس التوسع فقط في المفاهيم والمسميات المتعلقة بالنزاعات والصراعات، وإنما هو تعريف مفهوم السلام وفهم العوامل المؤثرة على وجوده وفهم غايته والصورة الحقيقية التي يجب أن يكون عليها. لذلك تجدر الأهمية إلى ضبط ما هو مفهوم العنف ودرجاته التي من خلالها نتخطى الحرب إلى مرحلة السلام الإيجابي.<sup>2</sup>

ومن الجدير ذكره أنه لا بد من الكشف عن العنف المستتر بوشاح السلام والمتغلغل في المجتمعات حيث أنه قد يكون له مبرراته بل وشرعيته في بعض الأنظمة كما أنه غير مدان قانوناً أو أخلاقياً. وهنا تكمن الخطورة في رفض العنف المباشر والرضى بالعنف المستتر الذي ينبع من خفيات دينية أو ثقافية أو سياسية تقرر وتحمي وجوده.<sup>3</sup>

وفي سبيل مقاربة تلك النظرية بشكل تطبيقي، تنحصر هذه الدراسة في بحث الحالة اللبنانية حيث تتجذر الطائفية منذ عهود بعيدة وتشكل العامل الأساس لإثارة الفتن والتناحر في ما بين أبنائه متربصة بدستوره منذ نشأته.<sup>4</sup> وإذا ما تم إسقاط الفتن والنزاعات على العنف البنيوي، نكون إذاً في صدد دولة غير مستقر فيها السلام، ما يستتبع بالقول بوجود السلام السلبي في لبنان. علماً بأن لبنان يقوم على النظام الديمقراطي الجمهوري البرلماني، القائم على الديمقراطية التوافقية<sup>5</sup> إلا أنه تم وصفه بـ "الجمهورية القلقة"<sup>6</sup>. لذلك يثور التساؤل الآتي: ما هو تأثير العوامل الدستورية على تكريس السلام السلبي في لبنان؟ لذلك يتم التطرق إلى الوثيقة الدستورية اللبنانية ذات "الصناعة الخارجية" التي أسست للبناء الهش في لبنان (المبحث الأول) والتي تسببت بالعديد من المحطات الدموية في التاريخ اللبناني، إلى حين الوصول إلى الحل "الترقيعي" وهو اتفاق الطائف الذي أسهم بشكل أساسي في وقف نزف الدم بين اللبنانيين، إلا أنه اقتصر على ذلك ولم يحقق السلام الإيجابي في أنحاء الوطن تبلورت معالمه

في عدة أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية (المبحث الثاني). وبين الفينة والفينة وعند احتدام المواقف السياسية بين الأطراف الوازنة في لبنان، سرعان ما يتبدى إلى الذهن طيف الحرب الأهلية المرعب. لتعود وتهدأ الأمور في تسويات سياسية منها ما هو معلن ومنها ما هو "المخفي الأعظم".

## المبحث الأول: البناء الدستوري الهش

للطائفية السياسية في لبنان أصول تاريخية كبرت وربوت مع الأيام،<sup>7</sup> وساهم الانتداب الفرنسي على لبنان في تأكيدها بصورة من المفترض أن تكون مؤقتة، لكنها أصبحت دائمة ومتجذرة في النصوص والنفوس.<sup>8</sup> فقد أسهمت فرنسا في تأجيج الانقسامات بين اللبنانيين، وتعتبر المسؤولة عن بعض السلوكيات السلبية التي اقترفها بعض اللبنانيين حيال الكيان اللبناني.<sup>9</sup> وكان الموروث الفرنسي أساساً هشاً في بناء دستور الدولة (المطلب الأول)، الأمر الذي أدى الى انفجار عدة أزمات داخل البلاد لاسيما بعد الاستقلال (المطلب الثاني).

### المطلب الأول: الموروث الفرنسي في الدستور اللبناني

صدر الدستور اللبناني في ظل الانتداب الفرنسي حيث كان المفوض السامي المبعوث من الخارجية الفرنسية هو هنري دي جوفنيل وكان من السياسيين المتميزين في فرنسا. وبُعِيد إرساله إلى لبنان، أدرك أهمية مسألة وضع الدستور للبنانيين، أولاً -وبشكل أساسي- أن مرحلة وضع الدستور ستكون مسألة ستشغل اللبنانيين أو على الأقل ستبُعد خطر امتداد الثورة من سوريا إلى لبنان ضد الفرنسيين. ثانياً، تُعتبر مسألة وضع دستور للبنان استحقاقاً لا بد منه، إذ أنه بموجب صك الانتداب، على الدولة المنتدبة أن تضع دستوراً للبلاد خلال ثلاث سنوات من تنفيذها له. فالانتداب الفرنسي بدأت مدة احتسابه من 23 من أيلول/ سبتمبر العام 1923 إثر معاهدة لوزان التي شرعنته، وبالتالي لا بد للدستور اللبناني أن يصدر في مدة أقصاها أيلول/ سبتمبر 1926، بحسب الصك.

#### 1. الفرع الأول: ظروف وضع الدستور في ظل الانتداب الفرنسي

يعتبر الدكتور محمد المجذوب أن الدستور لا سيما في عهد الانتداب، قد أثبت فشله منذ ذلك الحين،<sup>10</sup> فقد شكّلت وزارة الخارجية الفرنسية لجنةً لوضعه كما قام موظفو الانتداب بإجراء الإتصالات بشخصيات لبنانية نافذة من رجال دين وسياسة وفكر في سبيل معرفة رأيها بشأن الدستور والشكل المبتغى للدولة وتقسيم السلطات فيها.

إلا أن ذلك قد أثار حفيظة المجلس التمثيلي اللبناني وهو الذي يمثل السلطة المحلية اللبنانية، واحتجوا بذلك أن مسألة مناقشة الدستور اللبناني يجب أن تتم من خلال المناقشة مع المجلس التمثيلي اللبناني وفقاً لما جاء في صك الانتداب. تبلغت الخارجية الفرنسية ذلك الاحتجاج، وأقرت بمهامها في الإشراف على وضع الدستور مع اللبنانيين ومناقشته معهم. وفي 10 كانون الأول 1925 تم انتخاب لجنة لوضع الدستور تحت إشراف المفوض السامي الفرنسي، التي - حقيقة - قد عمدت إلى ترجمة الدستور الفرنسي - اللاطافي - مع بعض التعديلات في ما خص الانتداب وبنوده، إلا أن الدستور اللبناني قام على التمثيل الطائفي.<sup>11</sup> تألفت اللجنة من 12 عضواً، ستة من أعضاء المجلس التمثيلي والباقيون من كبار الموظفين في الدولة.<sup>12</sup> وقامت هذه اللجنة بالاستفتاء الذي كان بطبيعة الحال ضيقاً ومنحصرأ حيث اتخذ الطابع الصوري أكثر من كونه فعلياً .

وافقت لجنة وضع الدستور على المشروع، وتمت مناقشة الأخير مع المجلس التمثيلي اللبناني في الفترة الممتدة بين 19 و 22 أيار 1926 على مدار ثماني جلسات وتمت إذاعته على باب المفوض السامي الفرنسي. وحيث أن الدستور هو تعبير عن إرادة الشعب الحرة، ويكون من خلال انتخاب جمعية تأسيسية من قبل الشعب تخولها وضع الدستور، ومن ثم يُصار إلى عرضه على الشعب من خلال استفتاء عام أو لممثليه، إن المشهد في لبنان كان مختلفاً وذلك لأن لبنان كان تحت سلطة الانتداب الفرنسي وأن الإرادة اللبنانية لم تكن حرة وخالصة ولم يكن لبنان وقت ذاك يتمتع بسيادته. وهذا السياق يؤدي إلى التساؤل حول طبيعة الدستور اللبناني كمنحة من الانتداب الفرنسي، بالإضافة إلى ديمقراطية العملية المتعلقة بوضع الدستور. اتجه جانب من الفقه إلى التقليل من الإرادة اللبنانية لحساب الفرنسية وحجة أولئك أن المجلس التمثيلي اللبناني لم يتمكن من مناقشة بنود الدستور التي أعطيت له مكتوبة ومهيأة أساساً على الورق. وأما الدور الحقيقي من المناقشة هو تزييف النية الحقيقية لدى المنتدب واكسائها ثوب الديمقراطية. والدليل على ذلك أن الدستور اللبناني لم يعكس إرادة الشعب اللبناني حيث اقتصر دور ممثليه في المناقشة على إبداء الرأي دونما أي تغيير أو تقرير في أي من بنود الدستور المنحة. أما الاتجاه الثاني فيستند إلى تغليب الدور اللبناني في الدستور بحجة "لبنة" الدستور لا سيما في ما يتعلق بخصوصيته الطائفية وحرية مواطنيه التعليمية والدينية.<sup>13</sup>

## 2. الفرع الثاني: معركة الاستقلال لإلغاء مواد الانتداب

اندلعت الحرب العالمية الثانية حيث كان للأخيرة أثر على لبنان وذلك بسبب أن فرنسا - الدولة المنتدبة - إحدى أهم الدول الكبرى المشاركة في الحرب. ومن تلك الآثار أن المفوض السامي الفرنسي في لبنان قد أعلن تعليق العمل بالدستور اللبناني<sup>14</sup> وذلك في 20 أيلول/ سبتمبر من العام 1939 وحل المجلسين النيابيين في كل من سوريا ولبنان. وفي تلك الفترة،

كانت الأراضي اللبنانية – الخاضعة للانتداب الفرنسي -أراضٍ حربية وتطبق فيها الأحكام العرفية. إلا أن فرنسا قد انهزمت امام الجيش الألماني الذي احتل باريس في حزيران 1940، وتألقت حكومة في فرنسا وهي المعروفة بحكومة فيشي. توحدت الصفوف بين الفرنسيين أنفسهم وبين الإنكليز وذلك لدرء خطر الألمان عن الأخيرين ولكون عدوهم واحد وهو الخطر الألماني. واتفق الطرفان على اعلان استقلال لبنان وسوريا وذلك خشية اتفاق الشعبين مع النازيين.<sup>15</sup>

وفي 18 آذار/ مارس 1943، قرر الجنرال كاترو إلغاء جميع القرارات الصادرة في 21 أيلول/ سبتمبر 1939 وإعادة العمل بالدستور وألغى طريقة تعيين النواب. وعلى إثره أصبح جميع النواب منتخبين وليس بالانتخاب والتعيين معاً. وفي 21 أيلول/ سبتمبر 1943 انتخب الشيخ بشارة الخوري أول رئيس للجمهورية وبرزت معالم الميثاق الوطني بين المسلمين والمسيحيين وتشكلت الحكومة برئاسة رياض الصلح وعدد من الوزراء يمثلون الطوائف الرئيسية في البلاد.<sup>16</sup> ونظراً لأهمية الميثاق الوطني بين كل من الرئيسين، أثرت مسألة تحديد الطبيعة الدستورية للميثاق الوطني، إلا أنه اتفاق غير مكتوب يؤكد على أهم المبادئ التي تخص اللبنانيين. ومن المبادئ المؤسسة التي نص عليها الوفاق الوطني، التأكيد على هوية لبنان وسيادته وأنه ذات وجه عربي ووطن مشترك لجميع اللبنانيين وعلى تعاون وثيق مع الدول العربية.<sup>17</sup>

تقدمت الحكومة ببيانها الوزاري في 7 تشرين الأول 1943 الذي يعتبر وثيقة أساسية ثانية بعد خطاب رئيس الجمهورية وتأكيداً على الميثاق الوطني. وأهم ما ورد هو دعوة مجلس النواب إلى التعاون مع الحكومة في سبيل تعديل الدستور وفقاً لما يتلاءم مع وضع الاستقلال. ومن الطبيعي أن يثير هذا الوضع تلكو الفرنسيين في أي تعديل دستوري وغضبهم على رجال الاستقلال، وخصوصاً أن مندوب الحكومة الفرنسي كاترو قد توجه نحو الجزائر. وإزاء ماطلة الفرنسيين، حسمت الحكومة أمرها في تشرين الثاني من العام 1943 برئاسة رئيس الجمهورية وتمت إحالة مشروع تعديل المواد الدستورية إلى المجلس النيابي ودعوته إلى جلسة استثنائية للبت في المشروع في 8 تشرين الثاني 1943. بالطبع، حاول الفرنسيون عرقلة اجتماع المجلس إلا أن الجلسة انعقدت برئاسة رئيس مجلس النواب الأستاذ صبري حمادة وتم التصويت بالإجماع باستثناء صوت واحد وصدر في اليوم التالي.<sup>18</sup>

## المطلب الثاني: انعكاسات الميثاقية الدستورية على الواقع اللبناني

تبلورت معالم الأزمات والانقسامات السياسية في لبنان عقب الاستقلال نتيجة لعدة ظروف دولية، إقليمية وداخلية. وقد أدى ذلك إلى انفجار في الشارع اللبناني واصطفافات بلغت ذروتها في حرب وحشية بين كل من الطرفين المتنازعين. ولم يتوقف شلال الدم إلا عندما أبرم الفرقاء وثيقة الوفاق الوطني أي ما يعرف باتفاق الطائف.

## 1. الفرع الأول: انفجار الأزمات المتتالية في الحرب الأهلية

انقسم اللبنانيون منذ نشأة لبنان الكبير إلى فريقين حيث كان يتطلع الأول إلى الحماية الأجنبية من الجانب الفرنسي والثاني الذي كان يرى في الوحدة مع سوريا استكمالاً لانتمائه العربي. إلا أنه في فترة الاستقلال في 1943 تم التوافق بين السياسيين آنذاك أن لا حماية أجنبية ولا وحدة مع سوريا وذلك درءاً للمخاوف الناجمة من جانب الفرقاء. لكن المشهد اللبناني عرف في 1958 أزمتة الشهيرة في عهد الرئيس كميل شمعون الذي زعزع الميثاقية الوطنية اللبنانية،<sup>19</sup> وصولاً إلى الأحداث الدامية في 1975 واستمرار الحرب إلى حين وقفها إثر اتفاق الطائف.<sup>20</sup>

اندلعت الحرب الأهلية في 13 نيسان العام 1975 وكان لها عدة أسباب داخلية وأخرى خارجية حيث كانت الرقعة اللبنانية مكاناً لتنفيذ أجنادات أجنبية.<sup>21</sup> وكانت هذه الأجنادات مستترة من خلال مشروعية النشاطات المصرفية تحت مظلة "قانون السرية المصرفية" التي كانت تخدم تلك المشاريع وتسهم في إنجازها وتغطية نفقاتها دونما أية رقابة قضائية. واستقطب قانون السرية المصرفية العديد من الأموال ذات المصادر المشبوهة لاسيما من الجوار العربي. أما الأمر المثير للاستغراب أن لبنان قد أبدع في تطبيق قانون السرية المصرفية بل وأكثر صرامة من بلدان رائدة في هذا المجال. بناء على ذلك فإن تغطية نفقات الحرب الأهلية كانت ممولة وبسرية تامة وبذلك بقي القطاع المصرفي "آمناً" ومتواجداً بين النقاط الأكثر خطورة لاسيما بين المناطق التي تقصف على بعضها.<sup>22</sup>

أما بالنسبة للأسباب الأساسية التي أدت إلى الحرب الأهلية فهي عديدة. ومن تلك الأسباب يعتقد البعض أنها اتفاق القاهرة في العام 1969 الذي شرّع العمل الفدائي لمنظمة التحرير الفلسطينية المنطلقة من لبنان، الأمر الذي سوّغ لإسرائيل باعتماداتها المتكررة على لبنان كما باجتياحتها لبنان في العام 1982. كما أن إسرائيل كانت تسعى إلى مدّ شبكاتها وعلاقاتها مع بعض الأطراف في لبنان.<sup>23</sup> إلا أنه في لبنان هناك من مدّ جسور التواصل معها كما أن هناك من تصدى لها على المحور الثاني لمحاربتها. فاستثار ذلك الوضع اليسار اللبناني كما الحركات الشعبية الممتعضة من ذلك. من جهة أخرى، كان للتغير الديموغرافي يداً في اندلاع الحرب وذلك بسبب عجز الميثاق الوطني عن ملائمة التمثيل السياسي العادل وتولي المناصب العليا في البلاد، مع الواقع السكاني الجديد. فالسياسة تلك كانت تعتمد على الإحصاء السكاني الأخير المُجرى في العام 1932 وتوزع المقاعد النيابية على قاعدة (6 للمسيحيين / 5 للمسلمين).<sup>24</sup>

أما الشرارة التي أشعلت الحرب والتي كان ستشتعل لسبب أو لآخر نظراً للنفوس المهية لذلك، كان في حادثة "البوسطة" الشهيرة في عين الرمانة بحق مجموعة من الفلسطينيين.<sup>25</sup> سرعان ما امتدت رقعة القتال لتفصل بين المناطق وتقسيم بيروت إلى قسمين "الشرقية" أي القسم المسيحي و"الغربية" أي القسم ذي السكان المسلمين. ازداد الأمر تفاقمًا لدى دخول الجيش السوري -



المدجج بأسلحة متقدمة عن تلك المتواجدة بين اللبنانيين المتقاتلين على الأراضي اللبنانية. كما وقعت الخلافات والنزاعات بين الفريق الواحد والأحلاف في ما بينها واجتياحين إسرائيليين في العام 1978 والعام 1982 والمجازر الفلسطينية، واشتباكات الجيش اللبناني مع القوات السورية (ما كان يعرف بحرب التحرير) واشتباك الجيش مع القوات اللبنانية (ما كان يعرف بحرب الإلغاء). كل تلك المعارك المتداخلة، لم تكن إلا لزيادة الدماء حيث يبدو ذلك جلياً في عمليات زرع السيارات المفخخة وتفجيرها في الأحياء الشعبية فقط لزيادة عدد الضحايا في كل الصفوف المتقاتلة. لم تنته الحرب اللبنانية إلا عندما جاء الإعزاز الدولي لوقف الحرب الأهلية اللبنانية في العام 1989 بالتوقيع على اتفاق الطائف حيث تم إنهاء الحرب فعلياً في العام 1990.<sup>26</sup>

## 2. الفرع الثاني: إنهاء الحرب في اتفاق الطائف

انعقد اتفاق الطائف في المملكة العربية السعودية حضره 62 من النواب اللبنانيين من أصل 73 الذين ظلوا على قيد الحياة، الذي كان قد تألف من 99 عضواً. والذين قد تم انتخابهم قبل الحرب الأهلية اللبنانية المندلعة في 1975. تم الاتفاق على عدة بنود ولم يُصر إلى استفتاء شعبي بل كانت إرادة الشعب ممثلة بأولئك النواب المنتهية ولايتهم. وفي إطار التعديلات السياسية تم الاتفاق على تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية الذي لا يتحمل أية تبعة إلا عند خرق الدستور والخيانة العظمى. أما بالنسبة إلى صلاحيات رئيس الحكومة ومجلس الوزراء فقد تم تحديدها وأنيطت السلطة التنفيذية به مجتمعاً،<sup>27</sup> بعد أن كانت السلطة التنفيذية كانت منحصرة برئيس الجمهورية.<sup>28</sup>

وبُعيد الاستقلال، تم تعديل الدستور بإلغاء المواد المتعلقة بالانتداب ولم يُصر إلى تصويب المسار الديمقراطي في الدولة أي بتعديل الدستور على النحو الذي يُحسن من تطبيق النظام البرلماني.<sup>29</sup> وظل لبنان يرزح منذ ذلك الحين في نظام رئاسي مُقنَع وظلت لرئيس الجمهورية سلطة لحل البرلمان وحل الحكومة وتعيينها. ومن هنا كانت الحاجة إلى تعديل يعيد التوازن في ما بين السلطات وبالتالي التمييز بين سلطات ومسؤولية رئيس الجمهورية وبين تلك المتصورة بحق رئيس الحكومة.<sup>30</sup>

حملت وثيقة اتفاق الطائف في طياتها الحث على إجراء الإصلاحات السياسية كما نصت على إنشاء مجلس أعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء وإنشاء مجلس دستوري يضطلع بمهمة تفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات الناشئة عن الانتخابات النيابية والرئاسية.<sup>31</sup> ولم تغفل الوثيقة الإصلاحات الاجتماعية كاعتماد اللامركزية الإدارية وإنشاء خطة إنمائية شاملة لكل لبنان في سبيل تنميتها بشكل متوازن على كافة الأراضي اللبنانية بالإضافة إلى إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية. إلا أنها حافظت على العرف

الدستوري المتبع في تقسيم المراكز الكبرى الثلاث بحسب الطائفة لكل مركز كما أنها أقيمت على توزيع المقاعد النيابية والوزارية وقيادة الجيش وقوى الأمن تبعاً للمذاهب الطائفية.<sup>32</sup> ومن النقاط المثارة والتي لا تقل أهمية عما سبق، مسألة التأكيد على الهوية العربية. وتعتبر الهوية العربية للبنان من المسائل التي كانت تثير بعض المخاوف والجدل حولها، فالميثاق الوطني اعتبر بالإجماع أن لبنان ذو وجه عربي عام 1943. وقد جاءت وثيقة الوفاق الوطني لتكرس ذلك في نص دستوري يحسم الشك والجدل حولها نظراً لبعض التخوف بين الخلط بين العروبة والإسلام.<sup>33</sup>

## المبحث الثاني: تأكيد السلام السلبي إثر تعديل الطائف

يظهر السلام السلبي من خلال التنقيب عنه ودراسة معالمه. فحيث أن الحرب واضحة كالشمس إلا أن السلام السلبي يكاد أن يكون مستتراً بحالات الترقب أو القلق أو الإنهيار الاقتصادي الذي ليس إلا تجسيداً لظاهرة العنف البنيوي. وهنا لا بد من مقارنة الطائف من منظار تحليلي وتقييمه في سبيل الحكم عليه ومعرفة مدى تأثير لبنان في العنف البنيوي. وقد برزت تلك المعالم من خلال عدة أمور منها الإحجام عن تطبيق اتفاق الطائف بشكل كامل، كما احتوائه على عدة ثغرات. من جهة أخرى يبرز جلياً الشغور في المؤسسات الدستورية وتلاحق الأزمات المختلفة بالبلاد.

## المطلب الأول: قصور اتفاق الطائف عن تحقيق السلام الإيجابي

كرس اتفاق الطائف السلام السلبي في لبنان بين أبنائه وذلك بسبب افتقاره إلى تأمين آلية محاسبة سياسية فاعلة وعجزه عن تأمين العدالة الاجتماعية للبنانيين وعجزه أن يكون الفيصل في سيادة القانون والتصدي للأزمات الدستورية المتلاحقة.

### 1. الفرع الأول: الإخفاق في تنفيذ بنود اتفاق الطائف

تحولت بنود اتفاق الطائف بجزئها الأكبر إلى مواد دستورية بموجب قانون دستوري رقم 18 تاريخ 21/9/1990، الذي أضاف على الدستور اللبناني مقدمة وأتى بتعديل 31 مادة منه.<sup>34</sup> إلا أن هناك بنود أخرى قد أدرجت في وثيقة الطائف ولكنها لم تلقَ التطبيق المنشود. ولعلّ من تلك البنود أن يعود المهجرون إلى بلدتهم وقراهم. وفي الواقع لم تلقَ تلك العودة الحل النهائي لمأساة المهجرين. من جهة أخرى لحظت وثيقة الطائف أهمية في تصويب عملية الانتخابات وديموقراطيتها.

وهنا نرى أن الانتخابات اللبنانية قد شهدت العديد من التعديلات تاريخياً لاسيما بعد اتفاق الطائف إلا أنها لم تصفُ إلى القانون الذي يحقق التمثيل الصحيح للشعب.<sup>35</sup> ومن المسائل الجوهرية أيضاً التي تطرق لها الطائف، هي مسألة حل الميليشيات وتسليم السلاح، إلا أنها لازلت مسألة حساسة لناحية التطبيق في لبنان نظراً للجدلية السياسية حولها وتداعياتها.<sup>36</sup>

من جهة أخرى، ثمة عثرات أمام تفعيل اعتماد اللامركزية الإدارية الموسّعة بشكلها الصحيح الأمر الذي يسهل حياة المواطنين ويمكنهم من ممارسة حقوقهم بشكل أفضل، في سبيل التطور الخدماتي والعمراني والإنمائي. وفي هذا السياق، لم يفعل الطائف أيضاً لناحية تحقيق الاعمار والإنماء المتوازن على جميع الأراضي اللبنانية في ما بين المناطق. أما على الصعيد التعليمي فلم يوحد كتاب التاريخ بعد في المناهج التعليمية في لبنان. كذلك الأمر بالنسبة إلى سيادة لبنان على كافة أراضيه فلم يُكتب لها أن تتحقق بعد.

وحيث أن الطائف قد نص على إلغاء الطائفية السياسية في لبنان فإن لبنان لا زال يزرع في ظلها على الرغم من نص المادة 95 من الدستور، وتحديده لمرحلة انتقالية في سبيل ذلك.<sup>37</sup> ومن هنا يفهم أن الطائف قد مهّد الطريق إلى إلغاء الطائفية السياسية وينتظر النص انفراجات التطبيق.

من ناحية أخرى، يرى البعض أن الحل ليس في علمنة النظام السياسي والتخلي عن النظام الطائفي<sup>38</sup>، ذلك لأن الفشل الحقيقي في الدولة قد تكرر في مشكلتين رئيسيتين. أما الأولى فهي أن الطائف قد أكد توزيع مناصب الفئة الأولى على الأساس الطائفي الذي انسحب على كافة الإدارات والمؤسسات في الدولة على حساب الكفاء والاستحقاق بغية تأمين الغطاء التوافقي السياسي على التعيينات؛ وبطبيعة الحال ضعفت الدولة. أما المشكلة الأخرى هي أن الطائف لم يستطع القضاء على حالة التسلح بشكل كامل مما أدى إلى الاخلال بميزان القوى بين الطوائف وحلول التهديد مكان التوافق السياسي الوطني. وقد زاد ذلك أيضاً من ضعف الدولة.<sup>39</sup> يؤدي واقع الحال إلى التسليم بأن هاتين المشكلتين هما أساس للسلام الإيجابي الغائب عن لبنان، إلا أنه لا يمكن موافقة تلك النظرية بالتراخي مع النظام الطائفي أو الإبقاء عليه لسببين، أما الأول فهو أن إلغاء الطائفية السياسية كان هدفاً لحكومة الاستقلال التي أعلنت في بيانها الوزاري بأنها تسعى إليه. أما السبب الثاني فيكمن في ضرورة الالتجاء الى تطبيق مواد الدستور – لاسيما المادة 95- عوضاً عن التراخي في تطبيق أحكامه وسد الذرائع أمام السياسيين في ترسيخ عادة التوافق الباطني في الالتفاف على النصوص الدستورية.

من ناحية أخرى، يُلاحظ في المواد التي تم تعديلها لاسيما تلك التي أعادت التوازن الى السلطات في البلاد، تكريسها للصيغة التوافقية فيما بين رئيس الجمهورية وما بين رئيس مجلس الوزراء؛ على سبيل المثال المادة 55 من الدستور. لكن ذلك التوافق السياسي كان

متأثراً منذ تعديل الدستور في العام 1990 حتى العام 2005 بالوجود السوري، واستحال الى تعطيل مؤسسي بعد ذلك.<sup>40</sup>

والسؤال الذي يُطرح، هل من الممكن استكمال اتفاق الطائف أم استبداله؟ لعل الجزء الذي لم يطبق من اتفاق الطائف والمتعلق بإلغاء الطائفية السياسية أن يكون مرحلة العبور إلى انتخاب مجلس نيابي خارج القيد الطائفي، ولكن مع المحافظة على مبدأ المناصفة.<sup>41</sup> من جهة أخرى، كان هناك دعوات إلى عقد مؤتمر تأسيسي يناقش الأمور التي عجز اتفاق الطائف عن حلها أو الثغرات التي وصمها بها البعض (كاعتراض البعض على تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، أو مثلاً المطالبة بالمثالثة<sup>42</sup> عوضاً عن المناصفة، أو مهلة تشكيل الحكومة). وكان أول الداعين إلى ذلك هو حزب الله (مكون شيعي) الذي عاد وصرف النظر عنها في الوقت الحالي. كما راودت هذه الفكرة النائب طلال أرسلان (مكون درزي). أما البطريرك الماروني فقد دعا إلى عقد اجتماعي جديد يُعيد اتفاق الطائف، إلا أن ذلك يتطلب استجابة من جميع الفرقاء وتوافقهم، الأمر غير الوارد حالياً نظراً لتعدد وجهات النظر والتطلعات لدى اللبنانيين. ولا يخفى على القاصي والداني وتحديد في هذه الأزمات التي يعيشها لبنان اليوم أن هذه المسائل ولئن كان طرحها مهماً إلا أن هناك تخوف من سوق لبنان نحو المجهول.<sup>43</sup> هل الطائفية تلغى أولاً من النصوص أم من النفوس؟<sup>44</sup>

## 2. الفرع الثاني: دور اتفاق الطائف في تحقيق السلام

يمكن تقييم اتفاق الطائف أنه لم يأت بحل نهائي للأزمة اللبنانية وإنما هو أكثر اتفاق سياسي ومدخل إلى السلام النهائي،<sup>45</sup> حيث تمّ التركيز على إثره فقط على التعديلات الدستورية للعام 1990. فعملية الإصلاح الدستوري بعد النزاعات والحروب لا تكفي فقط بالتركيز على الوثيقة العليا للبلاد، وإنما ينبغي أن تقترن بخطة بناء للعدالة الانتقالية. وعليه، لا يمكن اختزال أي من خيارَي التعديل الدستوري أو بناء العدالة الانتقالية بأحدهما، أو الاستعاضة عن العدالة الانتقالية بالإصلاحات الدستورية أو العكس. وتتضح معالم العدالة بدعائمها الأربع وهي: الحصول على حقيقة، وتحقيق العدالة، وجبر الضرر، وعدم التكرار.<sup>46</sup> وإذا تمّ تحليل مدى تطبيق هذه النقطة الأخيرة، فتكاد أن تكون دعائم العدالة الانتقالية مغيبية عن التحقق لا سيما لناحية عدم التكرار.<sup>47</sup>

من جانب آخر، لم تغب الخلفية الطائفية من اتفاق الطائف وإنما كانت متلطية بشكل أو بآخر. فصحيح أنها قد أرست خطة تحضيرية لمرحلة الانتقال من الطائفية السياسية – في أجل غير مسمى - إلا أنها مقابل ذلك استدركت إحداث مجلس جديد وهو مجلس الشيوخ الذي سيمثل العائلات الروحية حيث ستتحصر مهامه في القضايا المصيرية دون أن يعرف أو أن

يفسر ما المقصود بالقضايا المصيرية. ولعل ذلك يفسر أسباب التحفظات إذ أنه لم يحظ اتفاق الطائف بالتأييد الكامل من جميع الفرقاء وذلك بسبب المآخذ السلبية التي أحدثته<sup>48</sup> من جهة أخرى بسبب الجنوح من المتفق عليه والتحيد عنه من خلال تطبيقات أخرى.<sup>49</sup> كما لم يطبق الفرقاء المجتمعون ما تم الاتفاق عليه في الطائف عند العودة إلى لبنان بل إن هناك ما قد تم النكول عنه من خلال إدخال بعض التعديلات على الدستور لم يكن قد تم الاتفاق عليها.<sup>50</sup>

أما المعادلة الكبرى التي تترجم حقيقة السلام السلبي فهي المساومة السياسية التي وصلت إلى حد الإذعان، فقد كان السياق آنذاك هو إما التخلي عن صلاحيات رئيس الجمهورية أو الاسترسال في نزيف الدم بين أبناء الوطن، إلا أن البطريرك الماروني آنذاك أثر وقف القتال على التشبث بالسلطة الإجرائية لناحية صلاحيات رئيس الجمهورية.<sup>51</sup>

وعند النظر إلى التوازن في ما بين السلطات، يبدو جلياً أن الكفة تميل لصالح السلطة التشريعية عن السلطة الإجرائية وذلك لعدة أسباب منها أن لمجلس النواب ساعة يشاء إسقاط الحكومة في حين أن الحكومة مقيدة بحالتين – من المستبعد حدوثهما-لحل مجلس النواب،<sup>52</sup> وحالة ثالثة أخرى تتعلق بتعديل الدستور بموجب المادة 77 من الدستور.<sup>53</sup>

من المؤسف ألا يكتب لاتفاق للطائف التنفيذ الكلي من أجل الحكم على نجاعته أو فشله. لم يستطع هذا النظام بحسب الجزئيات المطبقة منه إرساء العيش المشترك بين اللبنانيين كما تغاضى الزعماء عن الشق المتعلق في إخراج البلاد من الطائفية. نتيجة لذلك، ان ارتفاع حدة الخطاب الطائفي السياسي يكاد أن يكون بمنزلة قنبلة موقوتة مترصدة في قُطر البلاد.<sup>54</sup>

## المطلب الثاني: تحول الإنهاك الديمقراطي إلى أزمات متعددة

إن ظروف اتفاق الطائف تكاد لا تشبه ظروفنا اليوم، فالاتفاق الأنف الذكر تم في الآونة التي كان لبنان فيها تحت الوصاية السورية. وكان دور الأخيرة بارز في حل الخلافات دائماً بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة لا سيما عند عدم التوافق على بعض الأسماء في الوزارات وفي توزيع الحقائق الوزارية وغيرها كإقرار قانون الانتخاب. وبُعيد انسحاب القوات السورية من لبنان برز ذلك عند احتدام الخلافات بين كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وذلك بسبب لزوم التوافق بين كل منهما على عدة أمور مهمة.<sup>55</sup> ونظراً إلى اختلاف التطلعات بين كل من الرئيسين، طالما تنشأ الخلافات لا سيما في مسألة عدد الوزراء في الحكومة وآلية الحصول على الأكثرية في الوزارة وهو ما يسمى بـ“الثلاث المعطل”. لذلك، قد تعتبر هذه المسألة من أوسع الثغرات التي تتسلل من خلالها التدخلات الخارجية بغية حسم تلك الخلافات. ولعل ذلك ما يفسر سبب انقلاب البعض على اتفاق الطائف.

## 1. الفرع الأول: الشغور في المؤسسات الدستورية

عرف لبنان عدة تمديدات للمجلس النيابي في فترة الحرب الأهلية كان آخرها في 7/12/1989 وكان لمدة أربع سنوات<sup>56</sup>. أما في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية فقد حصل التمديد للمجلس النيابي في 20/6/2013 حيث مدد المجلس لنفسه إلى تاريخ 20/11/2014 وذلك بحجة الظروف الأمنية غير المواتية لإجراء الانتخابات. تقدم رئيس الجمهورية و عدة نواب إلى المجلس الدستوري اللبناني بطعن يقضي بإبطال قانون التمديد هذا ووقف تنفيذه، إلا ان المجلس الدستوري لم يتمكن من البت به بسبب عدم اكتمال النصاب لانعقاده. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك القانون قد اشترط في طيات التمديد، إصدار قانون انتخاب جديد للبلاد. وهو الأمر الذي لم يتم من قبل مجلس النواب. وفي 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، أقر 95 نائباً من المجلس بتمديد ولايته إلى 20 حزيران /يونيو 2017. وبالطبع لم يصدر القانون الانتخابي الجديد المنتظر إلا في 17 حزيران /يونيو 2017 مما أدى بالمجلس – تحت ظرف الأمر الواقع الذي ابتدعه لنفسه- إلى تمديد جديد وذلك حتى 21 أيار/ مايو 2018، في سبيل تمكين الحكومة من القيام بالإجراءات اللازمة لحسن سير الانتخابات<sup>57</sup>.

أما في ما يتعلق بالفراغات الرئاسية، فقد شهدا لبنان عدة مرات، امتد الفراغ الرئاسي في المرة الأولى من 18 أيلول/ سبتمبر لغاية 22 منه في العام 1952 وذلك بعد عزل الرئيس بشارة الخوري حيث تشكلت حكومة عسكرية برئاسة فؤاد شهاب، إلى أن تولى سدة الرئاسة كميل شمعون. أما الشغور الثاني فقد امتد عشية انتهاء ولاية الرئيس أمين الجميل الذي كلف قائد الجيش آنذاك ميشال عون بتشكيل حكومة عسكرية مؤقتة. وقد أدى ذلك إلى تنازع الصلاحيات في ما بين حكومتين، الأولى برئاسة رئيس الحكومة سليم الحص والثانية برئاسة العماد ميشال عون. أما الفراغ الثالث فقد كان عند انتهاء ولاية الرئيس اميل لحود وذلك بسبب تعذر الاتفاق على انتخاب خلف له، حيث تولت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة آنذاك صلاحيات رئيس الجمهورية إلى حين انتخاب العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية. وقد دخل الرئيس ميشال سليمان وحيداً إلى القصر وخرج كذلك، بمعنى أنه لم يتسلم الرئاسة من خلفه ولم يسلمها بالطبع إلى سلفه. فعند انتهاء ولايته في 24 أيار/ مايو 2014 ابتدأت مرحلة الشغور إلى حين استلام الرئيس ميشال عون رئاسة الجمهورية في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2016.<sup>58</sup>

لم يكن شغور مجلس الوزراء بعد الطائف في لبنان عادياً إثر واقعة اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري -على الرغم من أنه ليس أول رئيس وزراء لبناني تم اغتياله- فصحیح أن الشغور لم يدم طويلاً، إلا أنه من الناحية السياسية قد كان محطة فارقة في السياسة الداخلية اللبنانية.<sup>59</sup>

في 14 شباط/ فبراير العام 2005، انعقدت جلسة مجلس النواب لمناقشة مشروع قانون الانتخابات. ومرت الجلسة بسلام على الرغم من أهمية الموضوع الذي كان يشغل اللبنانيين، في الوقت ذاته وقع انفجار كبير في بيروت الذي أودى بحياة رئيس الوزراء رفيق الحريري و26 شخصاً من بينهم مواطنين أبرياء. شكل الانفجار الكبير صدمة وطنية كما أن المواقف الدبلوماسية والسياسية لم تتأخر.

من جانب آخر، تحولت العديد من أصابع الاتهام نحو سوريا والأجهزة الأمنية اللبنانية محملة إياها مسؤولية الحادث. وعلى إثره اجتمعت تلك التكتلات وأعلنت في 18 شباط/ فبراير 2005 "انتفاضة الاستقلال" حيث المقصود هو انسحاب الجيش السوري، والمطالبة بتشكيل حكومة انتقالية تشرف على الانتخابات، كما امتلأت الساحات اللبنانية بالمتظاهرين بين المؤيدين والمعارضين. في 10 آذار/ مارس 2005، كلف الرئيس لحود الرئيس عمر كرامي لتشكيل الحكومة الجديدة. ورفضاً لذلك، قامت مظاهرة حاشدة في الرابع عشر من آذار شارك فيها العديد من المناهضين لسياسة الرئيس لحود وللنظام السوري وللرجالات المحسوبين في جناحهم السياسي. وفي 13 نيسان/ أبريل 2005 تم انسحاب القوات العسكرية من لبنان. أصدر مجلس الامن الدولي القرار رقم 1595 الذي قضى بتشكيل لجنة تحقيق دولية للنظر في القضية. وفي 30 أيار/ مايو 2007 تم إنشاء المحكمة الدولية الخاصة باغتيال الرئيس رفيق الحريري بموجب القرار 1757 الصادر عن مجلس الأمن وعلت وتيرة التطورات السياسية التي أدت إلى استقالة الرئيس عمر كرامي وشكل الرئيس نجيب ميقاتي حكومته.<sup>60</sup>

أنشئ المجلس الدستوري بموجب اتفاق الطائف كهيئة ذات طابع قضائي تناط بها مسألة الرقابة على دستورية القوانين ومراقبة الانتخابات النيابية والرئاسية. إلا أن هذا المجلس لم يسلم من التعطيل. عملياً بدأ المجلس عمله عند إقرار قانون إنشائه في 14 تموز/ يوليو 1993 أي بعد ثلاث سنوات من تعديل الدستور والنص على إنشائه، وعين أعضاء هذا المجلس في نهاية العام، وقد تأخر صدور النظام الداخلي للمجلس الدستوري إلى العام 1996،<sup>61</sup> ويذكر أن النظام الداخلي نص على انتخاب أعضاء المجلس بحيث أن يكون عدد الاعضاء عشرة يعين خمسة منهم بالانتخاب من مجلس النواب والخمسة الباقون ينتخبون من قبل مجلس الوزراء، ولا تنتهي عضوية أعضاء المجلس دفعة واحدة بل نصفهم، ومن ثم يصار إلى انتخابهم من قبل أحد المرجعين. وفي حزيران/ يونيو 2005 أصدر مجلس النواب قانوناً أجل بموجبه بت المجلس الدستوري بالطعون الانتخابية أمامه ريثما يتم استكمال تعيين أعضاء المجلس المنتهية ولايتهم. وما كان من المجلس إلا أن تم تقديم طعن أمامه بهذا القانون وقد أصير إلى إبطاله. إلا أن ما حدث 5 من أعضاء المجلس قد أعلنوا وقف أعمالهم. وبالتالي حدث الفراغ الفعلي في هذه المؤسسة الدستورية.<sup>62</sup> وفي العام 2012، لم يُصر إلى إجراء القرعة لخروج خمسة أعضاء من المجلس بل تم إلغاؤها<sup>63</sup> مع العلم أن ذلك المجلس قد تم تجديده بجميع أعضائه دفعة واحدة حيث لا أعضاء منتهية ولايتهم حكماً بمضي السنوات الست.<sup>64</sup>

## 2. الفرع الثاني: تتابع الأزمات في لبنان

تعتبر الأزمة الاقتصادية نتيجة لعدة أسباب داخلية وخارجية التي ساهمت بدورها في زيادة الدين العام والإنفاق الحكومي وتراجع احتياطات البنك المركزي وغيرها. ومن هذه الأسباب الكامنة وراء تلك الأزمة هي هندسة الاقتصاد اللبناني وقيامه على القطاع السياحي والمصرفي. بالإضافة إلى ذلك يعاني لبنان من أزمة فساد وانعدام الشفافية ونهب حوالي 52 مليار دولار من خزينة الدولة لا يعرف كيف وأين صرفت، بالإضافة إلى أزمة المصارف في لبنان التي تستولي على أموال المودعين.<sup>65</sup> ولعل السبب الكامن وراء تفاقم تلك الازمات هو الخلل البنوي في النظام الطائفي اللبناني الذي يحول دون وضع سياسات رشيدة وزاد من الهدر في موارد الدولة وتفشي ثقافة الفساد.<sup>66</sup>

قررت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في 5 أيار/ مايو 2008 اعتبار شبكة الاتصالات التي أقامها حزب الله على الأراضي اللبنانية أنها غير شرعية وتعرض لسيادة لبنان، كما تمت ملاحقة كل من يثبت ضلوعه بها، بالإضافة إلى إقالة قائد جهاز أمن المطار من منصبه آنذاك المحسوب على حزب الله. إثر ذلك ظهر تسلح عنيف في بيروت والمناطق كردة فعل على قرار مجلس الوزراء وهو ما عرف بأحداث 7 أيار/مايو 2008 التي أعقبها ميثاق الدوحة لسحب المسلحين من الشارع.<sup>67</sup>

خرجت في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 حركات احتجاجية عمت معظم المناطق اللبنانية مطالبة بإسقاط النظام الطائفي ومكافحة الفساد واستعادة الأموال المنهوبة وإسقاط حكم المصرف. وكانت هذه الاحتجاجات تعبير عن غضب الشارع نظراً لاستفحال الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لا سيما في ظل الميثاقية الطائفية والسياسات التي أرسنها طيلة تلك الأعوام.<sup>68</sup> ومن جهة أخرى لا مناص من القول من أن مرحلة ما بعد الطائف قد زادت من حدة الأزمة من خلال السياسات الاقتصادية التي رسمتها للبلاد، والأكثر انحيازاً لأصحاب الرساميل الكبرى والتموليين على حساب الفقراء، ويبدو ذلك جلياً من خلال تصفير معدل النمو في البلاد وازدياد الهدر في مؤسسات الدولة.<sup>69</sup> ويكتمل المشهد بتدهور الأوضاع لا سيما قبيل إتمام لبنان مؤيته الأولى بما يقل عن شهر - في الرابع من آب -2020 حيث حصل انفجار مدوّ في مرفأ العاصمة بيروت الذي شكل مأساة كارثية.<sup>70</sup> سارعت فرنسا إلى تصريحها بمد يد العون للبنان وقدم الرئيس الفرنسي خلال يومين ملتقىً للناس الناقلين على حكاهم. ليعود ويحضر مرة أخرى في الأول من أيلول/سبتمبر ويقف في قصر الصنوبر في هيبة تجلى وقعها على الساسة اللبنانيين، فبدا مذكراً بأيام الجنرال ديغول الذي أعلن في التاريخ نفسه من العام 1920 دولة لبنان الكبير.<sup>71</sup>



تحتدم المناوشات السياسية وتتفاقم لا سيما عند الحديث عن الصلاحيات لكل من المراكز الثلاث الأولى في الجمهورية، وتثور مسألة الصلاحيات على وجه الخصوص عند تشكيل الحكومة، وفي هذا السياق رفض رئيس الجمهورية للصيغة الحكومية التي قدمها له لرئيس الوزراء المكلف في 3 أيلول/ سبتمبر 2018<sup>72</sup> مباشرة تمت إثارة مسألة الصلاحيات لكل من الرئيسين وعقد نادي رؤساء الحكومة السابقون اجتماعاتهم الراضية لأي مس بصلاحيات رئيس الحكومة، وتم تأييدهم من قبل شخصيات سياسية ودينية. في المقابل، بادر الفريق المؤيد لرئاسة الجمهورية بطرح دراسة قانونية تفيد أن مهلة الرئيس المكلف بتشكيل الحكومة ليست مفتوحة وبالتالي يمكن سحب التكليف منه. احتدمت معركة الصلاحيات بين الفريقين إلا أنها عادت وبردت.<sup>73</sup>

ناهيك عن العدوان الإسرائيلي على لبنان في 12 تموز 2006<sup>74</sup> الأمر الذي أدى إلى التدمير والتهجير والقتل. وبالتالي انعقدت المؤتمرات لإعادة إعمار لبنان. إلا أن العبرة المستخلصة من تلك الحرب هي ضرورة وحدة الصف بين اللبنانيين للحفاظ على كيانهم واستمراريتهم والابتعاد عن الشرذمة التي تجعل منه مطعماً للخارج.<sup>75</sup> وتكرار الخروقات الدائمة من قبل إسرائيل للسيادة اللبنانية.

## الخاتمة

ربطاً بكل ما تقدم، يمكن استنتاج أن اللبنة الأولى لهشاشة المنظومة التي يعاني منها لبنان تعود إلى السلطة المنتدبة التي وضعت دستوره متفردةً بهامش بسيط من التدخل اللبناني إما لحفظ ماء الوجه – أو لرفع العتب- جعلت من لبنان دولة تُرسخ الطائفية في ما بين أبنائها لتصبح الأخيرة صلباً لقيام الدولة اللبنانية. كما أنها أرست دستوراً على قياس السلطة المنتدبة، ليجنح الأخير نحو الخلل السياسي في ميزان الديمقراطية نحو تكريس السلطات بيد المفوض السامي الفرنسي، الذي ستؤول صلاحياته إلى رئيس الجمهورية وتشعر كل طائفة في ما بعد “بالغبن” وبالتالي تتالي الأزمات والحروب والمناوشات السياسية التي لا تكل.

وقد انقسم المزاج السياسي بين خيارين لا ثالث لهما إما في حروب الدماء وإما في السلام السلبي الذي تكاد شرارة واحدة منه أن تعيد البلاد إلى الوراء بدلاً من تقدمها. من ناحية أخرى، تم استنتاج أن اتفاق الطائف لم يكن إلا حلاً لوقف القتال ونزف الدم، لكنه لم يرق إلى كونه حلاً مستداماً للسلام الإيجابي المبتغى بدليل التعطيلات الدستورية والأزمات المتعاقبة والمستجدة دوماً. وقد كان الطائف نفسه يلحظ المرحلة التدريجية للتخلص من الطائفية السياسية التي لم تطبق. وبالتالي يصعب الحكم على الطائف كوثيقة كُرست في الدستور ولم

تطبق كما هو لازم. وهنا كان السؤال إذا ما أنه ينبغي الاتجاه نحو اتفاق آخر يحل محل الطائف أو إعطاء الأخير فرصة أخرى لعلّ النخبة الحاكمة تتكرم بتطبيقه. وحيث أنه تمت مناقشة العوامل الدستورية التي أدت إلى السلام السلبي، ومن ثم مناقشة معالمه كنتيجة للبناء الدستوري الهش، يثور التساؤل عن مدى إمكانية الوصول إلى السلام الإيجابي المكتمل القوام. كما يثور التساؤل عن مدى استجابة الشعب لذلك من خلال انتخاب مجلس ينوب عنه يحمل الفكر التنموي للمؤسسات الدستورية في سبيل بناء وطن مستقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتطبيق الدستور.

- ان تحليل الإصلاحات التي أدخلها اتفاق الطائف على نظام الحكم ما زال غير كافٍ، لا سيما تأثيرها على الشلل المؤسسي. من الواجب تحليل غياب أي آلية لكسر الشلل عند عدم توصل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة المكلف الى اتفاق حول أعضاء الحكومة (كتحديد مهلة زمنية أو امكانية حل مجلس النواب).
- بصورة أوسع، فان هذه الثغرات قد ساهمت في تحويل السياسيين اللبنانيين للديمقراطية التشاركية الى نظام محاصصة يحول دون التقدم نحو سلام ايجابي.

- (1) Johan Galtung, Violence, Peace and Peace Research, Journal of Peace Research, Vol. 6, No. 3 (1969), published by Sage Publications, Ltd. Page 169. <https://www.jstor.org/stable/422690>
- (2) أبي صعب، فارس، انفجار المرفأ.. والصراع على الهوية ببيروت، المستقبل العربي العدد 499، أيلول / سبتمبر 2020. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3cFjtIv> أبي نادر، مالك، قوانين انتخاب المجلس النيابي في لبنان منذ المتصرفية حتى 2008 نصوص ومقارنات، دن. دس. ص 169 وما بعدها.
- (3) إسماعيل، عصام نعمة، حول تعطيل المجلس الدستوري، القانون - الطعن - إبطال القانون والتعليق على قرار الإبطال، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2006، ص 74.
- (4) إسماعيل، عصام نعمة، اتفاق الدوحة إقرار الاتفاق قيمته القانونية صلته بالموثيق السابقة، منشورات رشاد برس، 2009، ص 48 وما بعدها.
- (5) بشير، إسكندر، إلغاء الطائفية دراسة تحليلية وثائقية لتطور الطائفية السياسية ومستقبل إلغائها، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، نيسان / أبريل 1993.
- (6) تخطي عمليات الانتقال تحول: التفاعل بين العدالة الانتقالية وبناء الدستور، ورقة السياسات رقم 22 الصادرة عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، (IDEA) و The University of Edinburgh، ص 15 و19. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3xjWjKE>.
- (7) التسلسل الزمني لاتفاقات السلام والدساتير في عمليات التسوية السياسية، ورقة سياسات الرقم 13 لسنة 2016، صادرة عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA)، ص 15 و 17. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3HS6qeD> تشكيل هيئة إلغاء الطائفية السياسية، المؤتمر الأول برعاية دولة الرئيس نبيه بري، الطبعة الأولى 2011.
- (8) الحجار، أنور، قراءة في الدستور اللبناني ميثاق العيش المشترك نظام الحكم البرلماني في لبنان، بيروت، المنشورات الحقوقية صادر، دس.
- (9) حلاق، حسان، تاريخ لبنان المعاصر 1913-1952، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت 2010، ص 124.
- (10) حوري، عمر، القانون الدستوري، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 2، 2011.
- (11) خريسان، باسم علي، العنف البنيوي دراسة في نظرية جوهان غالتونج لتفسير العنف، مجلة العلوم السياسية، 2018، العدد 55، ص 169.
- (12) خليل، محسن، الطائفية والنظام الدستوري في لبنان، بيروت، الدار الجامعية، 1992.
- (13) ديب، روجيه، لبنان المستقر، دار النهار، بيروت، 2011.
- (14) ذبيان، كمال، مع استمرار تعثر تشكيل الحكومة هل انتهت صلاحية الطائف اللبناني؟، صدى الوطن، السنة 34، العدد 1702، 22-28 أيلول / سبتمبر 2018. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3CO4eRQ>.

- (15) ذبيان، كمال، هل انتهت صلاحية اتفاق الطائف؟ طرح " مؤتمر تأسيسي" لإنقاذ لبنان وسط تجاذبات طائفية مقلقة، صدى الوطن، العدد 1597، 17-23 أيلول / سبتمبر 2016. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3FFqgbh> الراوي، بدرية، المشهد اللبناني بعد انفجار مرفأ بيروت، رؤية تركية، السنة 9، العدد 4، ص 203 و 207. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3CTK3SE> رباط، إدمون، ترجمة حسن قبيسي، أعدّه للنشر جورج كتورة، التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، منشورات الجامعة اللبنانية قسم الدراسات القانونية السياسية والإدارية، بيروت 2002.
- (16) زيادة، بيار، التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق، دين. 1969.
- (17) الزين، أحمد، حالات حل المجلس النيابي وعلاقات السلطتين التنفيذية والتشريعية، منشور في كتاب خليل الهندي، وأنطوان الناشف، الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده، دراسات - نصوص - اجتهادات، ملف توثيقي شامل، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، 2000.
- (18) سرحال، أحمد، 1990، النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية، بيروت: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى.
- (19) سنو، عبد الرؤوف، لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطائف، إشكاليات التعايش والسيادة وأدوار الخارج، سلسلة المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت، نصوص ودراسات بيروتية 135، بيروت، 2014.
- (20) شكر، زهير، النظرية العامة للقضاء الدستوري، الجزء الثاني، بيروت، دار بلال للطباعة والنشر، ط 1، 2014، ص 1014.
- (21) شندب، طارق، المحكمة الدولية الخاصة بلبنان اغتيال رفيق الحريري، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، 2014، ص 8.
- (22) شحيا، إبراهيم عبد العزيز، النظم السياسية والقانون الدستوري دراسة تحليلية للنظام الدستوري اللبناني، بيروت، الدار الجامعية. دس.
- (23) طبارة، بهيج، الرئاسة في ظل الجمهورية الأولى (قراءة دستورية) في كتاب " الرئاسة اللبنانية ماضياً ومستقبلاً: دروس وتحديات أعمال مؤتمر الجامعة الأنطونية الوطني للعام 2009، منشورات الجامعة الأنطونية، بيروت، 2009، ص 39 وما بعدها.
- (24) عاصي، عباس، آفاق التعديل الدستوري في لبنان، مجلة المستقبل العربي، العدد 451، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول / سبتمبر 2016، ص 149 و 150.
- (25) عبد الحيّ، هناء صوفي، النظام السياسي والدستوري في لبنان، الشركة العالمية للكتاب دار الكتاب العالمي، الطبعة الأولى 1994.
- (26) عبد القادر، نزار، الاستراتيجية الإسرائيلية لتدمير لبنان، بيروت ط 1، دس.
- (27) عبلا، وليد، دراسات في القانون الدستوري اللبناني مجموعة دراسات وأبحاث في القانون والقضاء الدستوري، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2018، ص 618.
- (28) عواد، منى جلال، وعماد وكاع عجيل، إشكالية تعاقب السلطة في لبنان، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، العدد 57. ص 190-191.
- (29) الفرنجي، نادين، الديمقراطية التوافقية والتربية المواطنة في لبنان، مجلة الحياة النيابية، لبنان، العدد 98.

- (30) كرم، كرم، اتفاق الطائف، نظام جديد، إطار قديم، منشور في "المصالحة والإصلاح والصمود سلام إيجابي من أجل لبنان"، المحرران اليزابيت بيكارد و ألكسندر رامسبوتم، Accord، المجلة الدولية لمبادرات السلام، العدد رقم 24.
- (31) كسر، عبادة، الحراك اللبناني: جذور الأزمة وآفاق الحل، المستقبل العربي، العدد 494، ص 12.
- (32) الحافظ، رمزي، الحلم اللبناني، content sarl، بيروت، ط1، 2015.
- (33) ماجد، زياد، "الديمقراطية التوافقية والتمثيل السياسي في لبنان بين الاحتضار وإصلاح النظام الانتخابي"، منشور في "المصالحة والإصلاح والصمود سلام إيجابي من أجل لبنان"، المحرران اليزابيت بيكارد و ألكسندر رامسبوتم، Accord، المجلة الدولية لمبادرات السلام، العدد رقم 24.
- (34) المجذوب، محمد، "الأحزاب السياسية والإنماء"، منشور في كتاب رياض الصمد، وسمير صباغ، العملية الانتخابية والديمقراطية في لبنان، ندوة الدراسات الإنمائية 31، مجموعة أبحاث ومناقشات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1978.
- (35) المجذوب، محمد، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني وأهم النظم السياسية المعاصرة في العالم، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 5، 2018، ص 327.
- (36) المجذوب، محمد، محنة الديمقراطية والعروبة في لبنان، دار منيمنة للطباعة والنشر بيروت، د.س.
- (37) المجذوب، محمد، منشور في "الدولة اللبنانية في مواجهة التحديات الراهنة، أعمال المؤتمر الوطني المنعقد بتاريخ 20/5/2011"، الحركة الثقافية - أنطلياس، ومؤسسة فريدريش إيبيرت، 2011.
- (38) المجلس الدستوري، الكتاب السنوي 2018، المجلد 12.
- (39) مرمز، وليد، في ذكرى الحرب اللبنانية.. إلى أين أوصلنا اتفاق الطائف؟، السنة 37، العدد 1836، -17 23 ابريل 2021. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3r1cgEF> مسكية، عمر، السلام في لبنان تحت مطرقة المصالح الإقليمية والدولية وسندان الخلافات والانقسامات الداخلية، الكتاب الثاني، من إتفاق الطائف إلى طاوله الحوار إلى الإنقسامات، بيروت 2007، ص 200 و 201.
- (40) مقال بعنوان "الحريري سلّم عون صيغة الحكومة.. رفضها باسيل؟"، المدن، منشور في 3 أيلول / سبتمبر 2018، متاح على الرابط: <https://bit.ly/2ZLwhUv>، آخر زيارة بتاريخ 2021/10/1.
- (41) منصور، ألبير، الانقلاب على الطائف، بيروت، دار الجديد، ط 1، 1993..
- (42) موسى، محمد، الأزمة الاقتصادية اللبنانية؛ الأسباب والحلول، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة 25، العدد 96، 2021، ص 160. متاح على الرابط: <https://bit.ly/30TBnOC> المولى، حيدر، التضامن الوزاري والحكومات الائتلافية، دراسة مقارنة، منشورات زين ومكتبة السنهوري، د.س.
- (43) ناصر الدين، نهلا، المثالته بعد المناصفة.. كابوس يطارد مسيحيي لبنان (تقرير) المثالته تعني تقاسم عملية صنع القرار السياسي بين السنة والشيعية والمسيحيين بدلا من "المناصفة" الراهنة بين المسلمين، وكالة الأناضول، مقال منشور في 25 كانون الثاني/يناير 2019، متاح على الرابط <https://bit.ly/3cJziaK>
- (44) نويهض، بيان، تطور النظام الدستوري السياسي اللبناني 1920-1996 مع موجز للتاريخ السياسي من عهد الفينيقيين حتى القرن العشرين، بيروت 1996، ص 207 وما بعدها.

- (1) خريسان، باسم علي، العنف البنيوي دراسة في نظرية جوهان غالتونج لتفسير العنف، مجلة العلوم السياسية، 2018، العدد 55، ص 169.
- (2) Johan Galtung, Violence, Peace and Peace Research, Journal of Peace Research, Vol. 6, No. 3 (1969), published by Sage Publications, Ltd. Page 169. <https://www.jstor.org/stable/422690>
- (3) خريسان، باسم علي، العنف البنيوي، ص 169-170
- (4) شياح، إبراهيم عبد العزيز، النظم السياسية والقانون الدستوري دراسة تحليلية للنظام الدستوري اللبناني، بيروت، الدار الجامعية، دس، ص 611.
- (5) الديمقراطية التوافقية هي نظام حكم يعتمد توزيع المقاعد السياسية فيه على المجموعات والفئات التي يتشكل منها المجتمع بالتوافق، دون حرمان أي من الأطياف السياسية من التمثيل السياسي أو في صنع القرار. الفرنجي، نادين، الديمقراطية التوافقية والتربية المواطنة في لبنان، مجلة الحياة النيابية، لبنان، العدد 98، ص 27.
- (6) المجذوب، محمد، "الأحزاب السياسية والإنماء"، منشور في كتاب رياض الصمد، وسمير صباغ، العملية الانتخابية والديمقراطية في لبنان، ندوة الدراسات الإنمائية 31، مجموعة أبحاث ومناقشات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1978، ص 55.
- (7) عرف لبنان عدة مآسي وتوترات أهلية ودموية تبعاً لتعدد الأنظمة السياسية التي خضع لها، كما لم تسلم حدوده من الضيق أو الاتساع في كل مرة. فقد شهد لبنان حكم الإمارة المعنية ثم الشهابية، ثم تم تقسيمه إلى قائمقاميتين، الأولى درزية والثانية مارونية، وصولاً إلى حكم المتصرفية، وبُعيد ذلك، عمد العثمانيون إلى إلغائها تدريجياً وإرجاعها إلى الحكم العثماني المباشر، إلى حين دخول الجيش الفرنسي والإنكليزي والانسحاب التركي من لبنان وبدء مرحلة الانتداب على لبنان. (سرحال، أحمد، 1990، النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية، بيروت، دار الفكر العربي، ط 1، ص 69 وما بعدها).
- (8) المجذوب، محمد، منشور في "الدولة اللبنانية في مواجهة التحديات الراهنة، أعمال المؤتمر الوطني المنعقد بتاريخ 2011/5/20"، الحركة الثقافية - أنطلياس، ومؤسسة فريدريش إيبيرت، 2011، ص 51.
- (9) حلاق، حسان، تاريخ لبنان المعاصر 1913-1952، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت 2010، ص 124.
- (10) لمّح الدكتور محمد المجذوب إلى المصالح الفرنسية التي جعلتها تكرر الطائفية والبغضاء منذ الأول وكان الانتداب العثرة الأساسية في سبيل ديمقراطية لبنان. فقد فشلت التجربة الفرنسية وأورثتنا امتداد الفساد وبقائه راسخاً. (المجذوب، محمد، محنة الديمقراطية والعروبة في لبنان، بيروت، دار منبنة للطباعة والنشر، دس. ص 5 وما بعدها).
- (11) نويهض، بيان، تطور النظام الدستوري السياسي اللبناني 1920-1996 مع موجز للتاريخ السياسي من عهد الفينيقيين حتى القرن العشرين، بيروت، 1996، ص 207 وما بعدها.
- (12) خليل، محسن، الطائفية والنظام الدستوري في لبنان، بيروت، الدار الجامعية، 1992، ص 63.
- (13) نويهض، بيان، تطور النظام الدستوري، ص 209-211.

(14) تم تعليق الدستور قبل ذلك في 9 أيار 1932 مؤقتاً وعين الرئيس شارل دباس رئيساً للجمهورية استمر ذلك التعليق إلى 1934 إلى أن أعيد العمل به بصفة جزئية. بتاريخ 4 كانون الثاني 1937 أعيد العمل بالدستور بشكل كامل. (الحجار، أنور، قراءة في الدستور اللبناني ميثاق العيش المشترك نظام الحكم البرلماني في لبنان، بيروت، المنشورات الحقوقية صادر، د.س. ص 44).

(15) زيادة، بيار، التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق، د.ن. 1969، ص 16 وما بعدها.

(16) وفي حكومة فيشي، كان المفوض السامي الفرنسي وقتذاك هو السيد بيو الذي خلفه المفوض السامي دانتز حيث قام بتعيين الفرد نقاش رئيساً للجمهورية. وقد استمر دانتز في لبنان إلى أن تم توقيع اتفاقية بين حكومة فيشي المسيطرة في فرنسا (والمسيطرة بالتالي على لبنان بحكم الانتداب) وبين قوات فرنسا الحرة والإنكليز وأحلافهم في اتفاقية عكا في 15 تموز 1941. رحل دانتز على إثره من لبنان وجيش فيشي نهائياً من لبنان فيما كانت قوات فرنسا الحرة والإنكليز يتقدمون نحو البلاد. تزامن ذلك مع انتشار الطائرات الفرنسية في الأجواء اللبنانية التي ترمي الآلاف من المناشير الصادرة عن الجنرال كاترو الذي يعتبر ممثل فرنسا في الشرق الأوسط. وبحماس فرنسي وتشجيع إنكليزي أعلن الجنرال كاترو أنه هو الناطق باسم فرنسا التي يتزعمها شارل ديغول كما أعلن أن لبنان وسوريا هما دولتين مستقلتين وأنه قد ألغى الانتداب. أصبح الجنرال كاترو يلقب بالمندوب العام لحكومة فرنسا الحرة في لبنان وسوريا، لكن من حيث التطبيق لا زال الأمر النهائي في البلاد يعين الحكام ويعزلهم. حدث تبدل في غاية الأهمية في الساحة اللبنانية وهو أن عدد كبير ممن كانوا يؤيدون بقاء الانتداب سابقاً أقلعوا عن ذلك. كما علت أصوات الاحتجاجات الإضرابات بوجه الانتداب بالإضافة إلى الموقف البارز للبطيريك عريضة الذي طالب بالاستقلال. لم يلق هذا الأمر استحساناً من الفرنسيين الذين حاولوا اختراق الصف الماروني لصالحهم، كما حاولت المماثلة في الانتخابات. نويهض، بيان، تطور النظام الدستوري، ص 247 وما بعدها.

(17) حوري، عمر، القانون الدستوري، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط2، 2011، ص 140.

(18) نويهض، بيان، مرجع سابق، ص 267.

(19) عندما شارفت ولاية الرئيس كميل شمعون على الانتهاء، ودّ الأخير التجديد لنفسه ولاية أخرى، على غرار سلفه الأسبق الرئيس بشارة الخوري. لم يكن الرئيس شمعون على علاقات جيدة بالجوار العربي لا سيما مع الجانب المصري برئاسة السيد جمال عبد الناصر، الذي اعتبر أن سياسته غير مستحبة وأكثر ميلاً للغرب، الأمر الذي يقف عقبة أمام طموحات الرئيس عبد الناصر. وبالطبع انقسم الشارع اللبناني بين مؤيد لفكر شمعون، وبينما مال القسم الآخر إلى "الناصرية". واتخذت التشنجات الطابع الطائفي بين المسلمين والمسيحيين، الأمر الذي أدى انتشار السلاح واحتماد الاشتباكات إلى حين تجميدها من قبل القوات الأميركية التي انتشرت على الساحل اللبناني. (رباط، إدمون، ترجمة حسن قببسي، أعدّه للنشر جورج كتورة، التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، منشورات الجامعة اللبنانية قسم الدراسات القانونية السياسية والإدارية، بيروت 2002، ص 856 وما بعدها).

(20) المجذوب، محمد، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني وأهم النظم السياسية المعاصرة في العالم، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 5، 2018، ص 327.

(21) المولى، حيدر، التضامن الوزاري والحكومات الائتلافية، دراسة مقارنة، منشورات زين ومكتبة السنهوري، د.س. ص 379.

- (22) مرمز، وليد، في ذكرى الحرب اللبنانية.. إلى أين أوصلنا اتفاق الطائف؟، السنة 37، العدد 1836، 17-23 نيسان/ أبريل 2021. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3r1cgEF>، آخر زيارة بتاريخ 2021/9/30.
- (23) أبي صعب، فارس، انفجار المرفأ.. والصراع على الهوية بيروت، المستقبل العربي العدد 499، أيلول / سبتمبر 2020، ص9. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3cFjtlv>، آخر زيارة بتاريخ 2021/9/30.
- (24) ماجد، زياد، "الديمقراطية التوافقية والتمثيل السياسي في لبنان بين الاحتضار وإصلاح النظام الانتخابي"، منشور في "المصالحة والإصلاح والصمود سلام إيجابي من أجل لبنان"، المحرران اليزابيت بيكار و ألكسندر رامسبوتم، Accord، المجلة الدولية لمبادرات السلام، العدد رقم 24، ص 43
- (25) عبد الحيّ، هناء صوفي، النظام السياسي والدستوري في لبنان، الشركة العالمية للكتاب دار الكتاب العالمي، الطبعة الأولى 1994، ص 114.
- (26) مرمز، وليد، في ذكرى الحرب اللبنانية.
- (27) المولى، حيدر، التضامن الوزاري، ص380.
- (28) السبب هو حيث كان رئيس الدولة هو المفوض السامي الفرنسي (على الرغم من وجود رئيس للدولة يعينه المفوض الفرنسي) الذي يعاونه عدة أشخاص يعرفون بـ"الوزراء الذي كان يحق له - كما سبق- تعليق الدستور، وحل مجلس النواب وتعيين الحكومة وحلها، واقتصرت تعديلات الاستقلال على إزالة المواد المتعلقة بالانتداب. (المجذوب، محمد، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، هامش ص 324).
- (29) طبارة، بهيج، الرئاسة في ظل الجمهورية الأولى (قراءة دستورية) في كتاب "الرئاسة اللبنانية ماضياً ومستقبلاً: دروس وتحديات أعمال مؤتمر الجامعة الأنطونية الوطني للعام 2009، منشورات الجامعة الأنطونية، بيروت، 2009، ص 39 وما بعدها.
- (30) المولى، حيدر، مرجع سابق، ص 399 و 406.
- (31) المجذوب، محمد، مرجع سابق، ص 324.
- (32) ديب، روجيه، لبنان المستقر، دار النهار، بيروت، 2011، ص 154 و 155.
- (33) المجذوب، محمد، مرجع سابق، ص 326.
- (34) حوري، عمر، القانون الدستوري، ص 154.
- (35) لطالما تعرض قانون الانتخاب اللبناني إلى انتقادات شديدة من مختلف الأطراف، وذلك لعدم ملاءمتها تطلعات الفئات اللبنانية الأمر الذي اعتبرته بعض الأحزاب تهديداً للعيش المشترك. (للمزيد، يُنظر: سنو، عبد الرؤوف، لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطائف، إشكاليات التعايش والسيادة وأدوار الخارج، سلسلة المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت، نصوص ودراسات بيروتية 135، بيروت، 2014، ص 102 وما بعدها).
- (36) للمزيد، الحافظ، رمزي، الحلم اللبناني، content sarl، بيروت، ط1، 2015، ص110.
- (37) بشير، إسكندر، إلغاء الطائفية دراسة تحليلية وثائقية لتطور الطائفية السياسية ومستقبل إلغائها، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، نيسان / أبريل 1993، ص 42 و 43.



- (38) أما دليل أصحاب وجهة النظر هذه أن النظام التوافقي الطائفي هو قائم ومنظم في أطر دستورية وقانونية في أكثر من أربعين دولة في العالم. بشارة، عزمي، الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة، المركز العربي للأبحاث، ط1، 2018، ص 550.
- (39) بشارة عزمي، الطائفة، ص 551.
- (40) كرم، كرم، اتفاق الطائف، نظام جديد، إطار قديم، المصالحة، ص 37.
- (41) المولى، حيدر، مرجع سابق، ص 386.
- (42) تعني المثالثة أي صنع القرار السياسي بناء على التوافق السني والشيعي والمسيحي، وليس كما هو الآن بناء على التوافق المسلم والمسيحي بالمنافسة. للمزيد، ناصر الدين، نهلا، المثالثة بعد المناصفة.. كابوس يطارد مسيحي لبنان (تقرير) المثالثة تعني تقاسم عملية صنع القرار السياسي بين السنة والشيعية والمسيحيين بدلا من "المناصفة" الراهنة بين المسلمين، وكالة الأناضول، مقال منشور في 25 كانون الثاني/يناير 2019، متاح على الرابط <https://bit.ly/3cJziaK>، آخر زيارة بتاريخ 2021/10/1.
- (43) ذبيان، كمال، هل انتهت صلاحية اتفاق الطائف؟ طرح " مؤتمر تأسيسي" لإنقاذ لبنان وسط تجاذبات طائفية مقلقة، صدى الوطن، العدد 1597، 23-17 أيلول/سبتمبر 2016. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3FFqgbh> آخر زيارة بتاريخ 30/9/2021.
- (44) ذبيان، كمال، مع استمرار تعثر تشكيل الحكومة هل انتهت صلاحية الطائف اللبناني؟، صدى الوطن، السنة 34، العدد 1702، 22-28 أيلول / سبتمبر 2018. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3CO4eRQ>، آخر زيارة بتاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2021.
- (45) تعرّف عملية السلام أو مفاوضات السلام بأنها عملية إشراك النخب السياسية أو العسكرية المتنازعة على اتفاق مشترك يتم بين الفرقاء في سبيل إنهاء النزاع، بموجب ما يعرف باتفاقيات السلام التي تعتبر وثائق رسمية تصدر عن الأطراف المتنازعة. وعليه، تفضي تلك الوثائق إما لتعديل دستوري جذري في الدستور القديم، أو إلى وضع دستور آخر. التسلسل الزمني لاتفاقيات السلام والديساتير في عمليات التسوية السياسية، ورقة سياسات الرقم 13 لسنة 2016، صادرة عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA)، ص 15 و17. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3HS6qeD>، آخر زيارة بتاريخ 2021/10/1.
- (46) تخطي عمليات الانتقال تحول التحول: التفاعل بين العدالة الانتقالية وبناء الستور، ورقة السياسات رقم 22 الصادرة عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،(IDEA) و The University of Edinburgh، ص 15 و 19. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3xjWjKE>، آخر زيارة بتاريخ 2021/10/1.
- (47) يمكن مراجعة الفرع الثاني من المطلب الثاني من هذا البحث لناحية توثيق أغلب الأزمات المتكررة والمتتابعة التي حصلت بعد اتفاق الطائف.
- (48) من هذه المآخذ أنه قد أثار اتفاق الطائف عند فئة من اللبنانيين لا سيما المسيحيين بعض الهواجس لا سيما أنه كان مجرد تسوية سياسية وخصوصاً في حقبة التواجد السوري على الأراضي اللبنانية، التي تحمل في طياتها التهميش المتعمد لهم من نزع صلاحيات رئيس الجمهورية (الماروني)، والتغيير الديمغرافي لغير مصلحتهم، وإضعاف امتيازاتهم، ورجحان كفة السلطة للمسلمين. للمزيد، يُنظر: سنو، عبد الرؤوف، لبنان الطوائف، ص 99 وما بعدها.

- (49) فسّر البعض الأمور المصيرية بأنها تتلخص في دوره في حفظ السلم الأهلي وإعادة التصويت على بعض القرارات وتصويب مسارات الأمور السياسية وإقرار الإصلاحات. (تشكيل هيئة إلغاء الطائفية السياسية، المؤتمر الأول برعاية دولة الرئيس نبيه بري، ط 1، 2011، ص 29).
- (50) منصور، ألبير، الانقلاب على الطائف، بيروت، دار الجديد، ط 1، 1993، ص 8.
- (51) المجذوب، محمد، مرجع سابق، 331
- (52) أما هاتان الحالتان فأحدهما بمُضي عقد عادي كامل لمجلس النواب أو بمضي عقدين استثنائيين متتاليين، دون انعقاد المجلس على الأقل في جلسة واحدة حيث يندر أن يحصل ذلك. أما الحالة الثانية فهي عند رد مجلس النواب لمشروع قانون الموازنة السنوية بقصد شل يد الحكومة. انظر المجذوب، محمد، مرجع سابق، ص 333.
- (53) الزين، أحمد، حالات حل المجلس النيابي وعلاقات السلطتين التنفيذية والتشريعية، منشور في كتاب خليل الهندي، وأنطوان الناشف، الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده، دراسات - نصوص - اجتهادات، ملف توثيقي شامل، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، 2000، ص 451.
- (54) ذبيان، كمال، مع استمرار تعثر تشكيل الحكومة هل انتهت صلاحية الطائف اللبناني؟ مرجع سابق.
- (55) عاصي، عباس، آفاق التعديل الدستوري في لبنان، مجلة المستقبل العربي، العدد 451، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول/ سبتمبر 2016، ص 149 و 150.
- (56) كان أول هذه التمديدات في 13 آذار/ مارس 1976 وذلك لمدة سنتين بسبب الحرب الأهلية اللبنانية. عقبه التمديد الثاني في 1978/2/20 ثم التمديد الثالث في 2 حزيران/ يونيو 1980. وكان التمديد الرابع في 21 أيار/ مايو 1983 لمدة سنة وستة أشهر. أما التمديد الخامس فقد كان في 22 حزيران/ يونيو 1984 لمدة سنتين والتمديد السادس في 11 شباط/فبراير 1986 لمدة سنتين أما التمديد السابع فقد كان في كانون الأول/ ديسمبر 1987 أما الثامن والأخير في فترة الحرب الأهلية فقد كان في 7 كانون الأول/ ديسمبر 1989 وكان لمدة أربع سنوات. أبي نادر، مالك، قوانين انتخاب المجلس النيابي في لبنان منذ المتصرفية حتى 2008 نصوص ومقارنات، د ن. دس. ص 169 وما بعدها.
- (57) المجذوب، محمد، مرجع سابق، ص 606.
- (58) عواد، منى جلال، وعماد وكاع عجيل، إشكالية تعاقب السلطة في لبنان، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد، العدد 57. ص 190-191.
- (59) شندب، طارق، المحكمة الدولية الخاصة بلبنان اغتيال رفيق الحريري، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، 2014، ص 8.
- (60) مسكية، عمر، السلام في لبنان تحت مطرقة المصالح الإقليمية والدولية وسندان الخلافات والانقسامات الداخلية، الكتاب الثاني، من إتفاق الطائف إلى طاوله الحوار إلى الإنقسامات، بيروت 2007، ص 200 و 201.
- (61) عبلا، وليد، دراسات في القانون الدستوري اللبناني مجموعة دراسات وأبحاث في القانون والقضاء الدستوري، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2018، ص 618.
- (62) إسماعيل، عصام نعمة، حول تعطيل المجلس الدستوري، القانون - الطعن - إبطال القانون والتعليق على قرار الإبطال، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2006، ص 74

- (63) شكر، زهير، النظرية العامة للقضاء الدستوري، الجزء الثاني، بيروت، دار بلال للطباعة والنشر، ط 1، 2014، ص 1014.
- (64) تم انتخاب الأعضاء الخمسة من قبل مجلس النواب في 12 آب/ أغسطس 2008، وفي 26 أيار/ مايو 2009 تم انتخاب الأعضاء الباقين من قبل الحكومة. (المجلس الدستوري، الكتاب السنوي 2018، المجلد 12 ص 269.
- (65) موسى، محمد، الأزمة الاقتصادية اللبنانية؛ الأسباب والحلول، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة 25، العدد 96، 2021، ص 160. متاح على الرابط: <https://bit.ly/30TBnOC>، آخر زيارة بتاريخ 2021/9/30.
- (66) موسى، محمد، الأزمة الاقتصادية اللبنانية، ص 162.
- (67) إسماعيل، عصام نعمة، اتفاق الدوحة إقرار الاتفاق قيمته القانونية صلته بالمواثيق السابقة، منشورات رشاد برس، 2009، ص 48 وما بعدها.
- (68) كسر، عبادة، الحراك اللبناني: جذور الأزمة وآفاق الحل، المستقبل العربي، العدد 494، ص 12.
- (69) كسر، عبادة، الحراك اللبناني، ص 13.
- (70) أبي صعب، فارس، انفجار المرفأ، ص 7.
- (71) الراوي، بدرية، المشهد اللبناني بعد انفجار مرفأ بيروت، رؤية تركية، السنة 9، العدد 4، ص 203 و 207. متاح على الرابط: <https://bit.ly/3CTK3SE>، آخر زيارة 2021/9/30.
- (72) مقال بعنوان "الحريري سَلَمَ عون صبيغة الحكومة.. رفضها باسيل؟"، المدن، منشور في 3 أيلول / سبتمبر 2018، متاح على الرابط: <https://bit.ly/2ZLwhUv>، آخر زيارة بتاريخ 2021/10/1.
- (73) ذبيان، كمال، مع استمرار تعثر تشكيل الحكومة هل انتهت صلاحية الطائف اللبناني؟، مرجع سابق.
- (74) عبد القادر، نزار، الاستراتيجية الإسرائيلية لتدمير لبنان، بيروت ط 1، د.ت، ص 28.
- (75) مسكية، عمر، مرجع سابق، ص 357.

# المنظمة العربية للقانون الدستوري

المنظمة العربية للقانون الدستوري هي أول شبكة إقليمية لخبراء صياغة الدساتير في المنطقة العربية. وتهدف المنظمة التي تأسست عام 2013 إلى المساهمة في الحكم الرشيد والتحول والانتقال الديمقراطي عبر تشجيع التشبيك وتبادل الخبرات بين بلدان المنطقة، وكذلك تقديم تحليل موضوعي وتقديم الأطر الدستورية في المنطقة، وتطبيق خبراتها لدعم جهود الإصلاح القانوني والدستوري في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تضم المنظمة أكاديميين وقضاة ومحامين وبرلمانيين وناشطين من المجتمع المدني من مختلف الدول العربية متخصصين في كافة مجالات القانون الدستوري والأنظمة الانتخابية وعمليات بناء السلام وتعزيز حقوق الإنسان. ويعتبر خبراء المنظمة من كبار المختصين في مجال بناء الدساتير في المنطقة حيث شاركوا في التفاوض على الدساتير وصياغتها في جميع أنحاء العالم العربي وخارجه بما فيه المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر والعراق واليمن. وباتت المنظمة مصدراً للخبرات يعتمد عليه باستمرار في جهود الإصلاح الدستوري.

تنظم المنظمة العربية للقانون الدستوري وتشارك في عدد كبير من النشاطات مثل المؤتمرات الإقليمية والدولية وجلسات الحوار مع الخبراء وصناع القرار والجامعات والمؤسسات المرموقة في المنطقة العربية. كما تُنتج محتوى أكاديمياً ومعرفياً حول كل ما يتعلق بالدساتير في المنطقة العربية من كتب وأوراق سياسات ودراسات وأبحاث ومقالات.

كما تعمل المنظمة على تطوير قدرات الباحثين/ات في القانون الدستوري في المنطقة العربية من خلال الأكاديمية السنوية التي انطلقت في العام 2015 أو من خلال مجموعات العمل التي تجمع كبار الباحثين والمختصين لمناقشة التطورات الدستورية في الدول التي تشهد تحولات وتغييرات دستورية والعمل معاً على مشاريع بحثية مشتركة.

للمزيد من المعلومات حول مشاريع ونشاطات المنظمة، الرجاء زيارة موقعها الإلكتروني [aacl-mena.org](http://aacl-mena.org) أو على صفحاتها عبر فيسبوك وتويتر ولينكد إن، وموقع [academia.edu](http://academia.edu)



## المنظمة العربية للقانون الدستوري

The Arab Association of Constitutional Law

للتواصل والاطلاع على منشورات المنظمة وأنشطتها تجدونا:

